

AN ECONOMIC STUDY FOR THE IMPACT OF THE ECONOMIC LIBERALIZATION POLICY UPON THE PRICE POLICY FOR SOME AGRICULTURAL CROPS IN EGYPT

Ahmed, N. A.

Agricultural Economic Institute Agric. Res.Center

دراسة اقتصادية لأثر سياسة التحرر الاقتصادي على السياسة السعرية لبعض
الحاصلات الزراعية في مصر

ناجح عبد الجليل احمد

معهد بحوث الاقتصاد الزراعي - مركز البحوث الزراعية

الملخص

أستهدفت الدراسة قياس أثر التحرر الاقتصادي على كل من السياسة السعرية للحاصلات الزراعية والتركيب المحتوى ، وكذلك قياس أثر الغاء دعم مستلزمات الإنتاج على تكاليف إنتاج الحاصلات الزراعية في ظل برنامج التحرر الاقتصادي ، وقد بينت نتائج الدراسة أن الأسعار الفزرية قد ارتفعت خلال فترة الدراسة (١٩٩١-٢٠٠٤) بنحو ٢٠٠,٩ % للقمح ، وحوالى ٢٣٥,٠٣ % للذرة الشامية ، ونحو ٢٣٤,٦ % للأرز ، وحالى ٢٤٠,٣ % لنفول البذري بالأسعار الجارية ، كذلك ثبّين من قياس معامل الحمائية الأسمى خلال الفترة (١٩٩٧-٢٠٠١) إلى تفوق الأسعار المحلية لمثيلتها العالمية وتقدّر القمح بنحو ١,٠٧ ، والذرة الشامية بحوالى ١,٠٤ ، أما محصول الأرز فيقدر معامل الحمائية الأسمى بنحو ٠,٩٨ ، خلال الفترة (١٩٩١-٢٠٠١) مما يعني تقارب الأسعار المحلية لمثيلتها العالمية ، وايضاً ثبّين من الدراسة تمنع حاصلات القمح والذرة الشامية والأرز بالحماية ومتوازف الإنتاج خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠٠٢) وذلك لإرتفاع معامل الحمائية الفعلى عن الواقع السسيج ، كما ترتب على إلغاء الدعم نهايةاً على مستلزمات الإنتاج ارتفاع تكاليف الإنتاج (بدون الإيجار) ، وقت اوضاع قياس معامل الحمائية الأسمى للمستلزمات أنها تقدر بنحو ١,٠٢ ، ١,٠٨ ، ٠,٩٨ ، ١,٠٩ ، وتحاصل على القمح والذرة الشامية والأرز والقول البذري على الترتيب مما يعني ارتفاع قيمة مستلزمات الإنتاج لتصل إلى مستويات مثيلتها العالمية ، وطرقت الدراسة قياس أثار التحرر الاقتصادي على التركيب المحتوى من خلال تقدير معدلات النمو للمساحات المزروعة بالحاصلات المختلفة ، وتشير النتائج إلى معدلات النمو الموجبة في مجموعة الحبوب التي بلغت نحو ٣ ، والزيوت نحو ٢,٢٣ ، والفاكهه حوالي ٤,٤١ وهو ما يعني تأثير المساحة المزروعة بالغيرات السعرية

تمهيد ومشكلة الدراسة :

اتبعت الدولة في نهاية الثمانينيات سياسة التحرر الاقتصادي لمواجهة مشكلات عجز ميزان المدفوعات ، وترابط معدل التضخم وإنخفاض معدلات الاستثمار لإعطاء دفعه لأليات السوق لإعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات والحد من التضخم وتوسيع قاعدة الاعتماد على القطاع الخاص ، وتقليل التدخل الحكومي بهدف توليد الدخل وخلق فرص عمل جديدة .

وقد واجه قطاع الزراعة شأنه كباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى تحولات في السياسة الزراعية في سوق كل من المنتج النهائي ومستلزمات الإنتاج الزراعي مما أدى إلى عدم كفاءة تخصيص الموارد الاقتصادية لقطاع الزراعة ، ومن ثم كانت سياسات التحرر والإصلاح الاقتصادي والتزام الدولة بالاصلاح المكثف لقطاع الزراعة من خلال إلغاء تكميم الدولة في كل من تحديد الأسعار المزرعية وخصص التوريد لكافة الحاصلات وتحديد المساحة المحتوى لآخر في الاعتبار المحددات الفنية للتركيب المحتوى وكذلك إلغاء الدعم على مستلزمات الإنتاج والحد من ملكية الدولة للأراضي وتشجيع القطاع الخاص وشباب الخريجين على إصلاح واسترداد الأراضي البذرية ومشكلة الدراسة هي قياس أثر سياسة التحرر الاقتصادي على بعض المتغيرات الاقتصادية في قطاع الزراعة.

- أهداف الدراسة :-

-١- قياس أثر سياسة التحرر الاقتصادي على السياسة السعرية لبعض الحاصلات الزراعية

- فیاس اثر إلغاء دعم مستلزمات الإنتاج على تكاليف إنتاج الحاصلات الزراعية في ظل برامج التحرر الاقتصادي
- إلغاء الضوء على اثر سياسة التحرر الاقتصادي على التركيب المحصولي.
- مصدر البيانات وأسلوب التحليل :

اعتمد البحث على البيانات الرسمية المتاحة في وزارة الزراعة والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، واعتمد تحليل البيانات على مجموعة من أساليب التحليل الكمي تتوزع حسب طبيعة الأهداف موضع التحليل، فدراسة التشوّهات السعرية وقياسها قبل وبعد التحرر الاقتصادي تم قياس معاملات الحماية الاقتصادية لبعض الحاصلات الزراعية ، بينما تم استخدام النماذج الإحصائية القياسية لتغيير مروّنات استجابة العرض لبعض المحاصيل الزراعية .

أثر سياسة التحرر الاقتصادي على السياسة السعرية للحاصلات الزراعية :-

لعل دراسة وتحليل هيكل الأسعار المزرعية يمد من الأهمية بمكان في التعرف على التغيرات التي تنتاب أسعار المنتجات الزراعية ، ويتبين من استعراض الجدول رقم (١) تطور الأسعار المزرعية الجارية لبعض الحاصلات الحقلية ، ومنه يتضح ان السعر المزروع لمحصول القمح قد ارتفع نحو ٥٠٠,٥ جنية /طن عام ٢٠٠٤ مقابل ٤٩٨,١ جنية / طن عام ١٩٩١ بزيادة تقدر بنحو %١٠٠,٩ ، كما يتبيّن من الجدول ان أعلى نمو في أسعار القمح يقدر بحوالى %٣١,٥ عام ٢٠٠٤ ، وفي نفس الإتجاه تطور الأسعار المزرعية لمحصول الذرة الشامية تليّورا ملمسوا حيث قدرت بنحو ١٠٣٥,٣ جنية / طن عام ٢٠٠٤ مقابل حوالي ٤٤٠,٥ جنية / طن عام ١٩٩١ بزيادة تقدر بنحو %١٣٥,٠ ، كما تشير البيانات الى تزايد الأسعار المزرعية لمحصول الأرض حيث تم إلغاء حصة التوريه الإيجاري عام ١٩٩٢ من نحو ٤٣٥,٨ جنية / طن عام ١٩٩١ الى حوالي ٤٠٢٤ جنية / طن عام ٢٠٠٤ بزيادة تقدر بنحو %١٣٤,٩ ، كذلك شهد محصول القول البلدي تغيرا ملمسوا في الأسعار في ظل سياسة التحرر الاقتصادي حيث قدرت بنحو ٢١٠٢,٧ جنية / طن عام ٢٠٠٤ مقابل حوالي ٨٧٥,٢ جنية / طن عام ١٩٩١ بزيادة تقدر بحوالى %١٤٠,٣ . وبصفة عامة تشير معدلات الإتجاه الزمئي العام المقدرة بالجدول رقم (٢) إلى ارتفاع معدلات التدو السنوي في الأسعار المزرعية للمحاصيل الزراعية حيث قدر بنحو %٦,١ للقمح ، وحوالى %٤٤,٨ للذرة الشامية ، ونحو ٦,٨ %للأرز ، وحوالى ٦٦,٧ %للقول البلدي مما يمكن القول معه بأن الأسعار المزرعية للحاصلات الزراعية قد ارتفعت الى معدلات عالية خلال الفترة (١٩٩١-٢٠٠٤) وهي الفترة الموالية لبرامج التحرر الاقتصادي في قطاع الزراعة

معامل الحماية الأسمى :-

يعكس معامل الحماية الأسمى مدى تقارب أو بعد الأسعار المحلية عن مثيلتها العالمية مقومة بالعملة المحلية بسعر الصرف الجارى ، وكذلك مدى تحمل الدولة عبء دعم محصول أو فرض ضرائب غير مباشرة على المنتجين وبصفة عامة فإن معامل الحماية الأسمى هو النسبة بين العائد أو السعر مقاساً بأسعار السوق والعايد او السعر مقاساً بالأسعار المجتمعية ، وبدراسة تطور معامل الحماية الأسمى بالجدول رقم (٣) يتضح تقارب الأسعار المحلية لنظيرتها العالمية حيث قدر معامل الحماية الأسمى للقول البلدي بنحو ٠,٨٧ ، خلال الفترة (١٩٩١-٢٠٠٢) مقابل حوالي ٠,٧٤ ، خلال الفترة (١٩٨٧-٢٠٠١) ، كما تشير النتائج الى أن الأسعار المحلية لبعض الحاصلات الزراعية تفوق مثيلتها العالمية خلال فترات الدراسة حيث قدر معامل الحماية الأسمى للقمح بنحو ١,٠٧ ، ١,٠٩ ، ١,٠٩ ، والذرة الشامية بحوالى ١,٠٣ ، والأرز بنحو ٠,٩٨ ، ١,٠٤ ، خلال فترتي الدراسة .

معامل الحماية الفعلى :-

يعد هذا المعامل امتداداً طبيعياً لمفهوم الحماية الأسمى بحيث يظهر التشوّهات في كل من اسوق المنتج ومستلزمات الإنتاج على حد سواء ، ويأخذ هذا المعامل في الاعتبار ظاهرة فرض الضرائب المباشرة وغير المباشرة على الإنتاج والدعم على مستلزمات الإنتاج حيث يقيس اثر السياسة الاقتصادية المحلية على كافة اسواق المنتج ومستلزمات الإنتاج وبصفة عامة فإن معامل الحماية الفعلى هو النسبة بين القيمة المضافة بالأسعار المحلية السائدة في السوق ومثيلتها مقاسة بالأسعار العالمية ، وتتبّان معدلات الحماية تبايناً ملمسوا في الاجل القصير وذلك لأربطةها بالأسعار العالمية والتي تتبّان جورياً من عام لاخر وقد يعزى ذلك الى التباين في كل من الأسعار الحقيقة وأسعار السوق العالمي ودرجة عدم التوازن في سعر الصرف والمستوى التكنولوجي والتوزيع الآليمي للسلعة . وتشير تقدّرات معامل الحماية الفعلى لبعض الحاصلات الزراعية بالجدول رقم (٣) أن معامل الحماية الفعلى لحاصلات القول البلدي والارز تقدر بنحو ٠,٦٢ ، ٠,٨٥ ،

الفترة (٢٠٠٤-١٩٨٧) الأمر الذي يمكن وجود ضرائب غير مباشرة على منتجي التول البلدي والأرز ، كما يقتضي معامل الحماية الفعلى لحاصلات التفاح والثمرة الشامية بنحو ١,٠٢ ، ١,٠٥ خلال الفترة (١٩٨٧-٢٠٠١) ، وحوالى ١,٠٣ ، ١,٠٧ خلال الفترة الثانية (٢٠٠٤-٢٠٠٢) . مما يمكن تسع الحاصلات بالحماية وحائز الإنتاج ، كما يقتضي معامل الحماية الفعلى لمحصول الأرز بنحو ١,٠١ خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠٠٢) .

جدول رقم (١) تطوير الأسعار الفعلية لبعض المحاصيل الزراعية خلال الفترة (١٩٩١-٢٠٠٤)

النفول البلدي			الأزرق			التراء الثامنة			القمح			السنوات
% التغير	الرقم	السعر جنية/طن	% التغير	الرقم	السعر جنية/طن	% التغير	الرقم	السعر جنية/طن	% التغير	الرقم	السعر جنية/طن	السنوات
التسلسلي	التسلسلي	التسلسلي	التسلسلي	التسلسلي	التسلسلي	التسلسلي	التسلسلي	التسلسلي	التسلسلي	التسلسلي	التسلسلي	السنوات
---	١٠٠	٨٧٥,٢	---	١٠٠	٤٥٣,٨	---	١٠٠	٤٤٠,٥	---	١٠٠	٤٩٨,١	١٩٩١
٢٠,٩	١٢٠,٩	١٠٣٨,٣	٣,٦	١٠٣,٦	٤٥١,٤	١,١٠	٩٨,٨	٤٣٥,٣	٥,٩٠	١٠٣,٦	٢٢٧,٢	١٩٩٢
٢,٥	١١٧,٩	١٠٣٢,٣	١١,٧٩	١١٥,٧	٥٠٤,٢	٥,١٦	١٠٣,٩	٤٦٧,٩	٠,٧٥	١٠٦,٢	٥٢٨,٨	١٩٩٣
٢,٦	١١٦,٩	١٠٥٥,٥	٢٠,٧١	١٢٨,٩	٦٠٥,٤	٤,٤٤	١٠٨,١	٤٧٦,٤	١,١٠	١٠٧,٣	٥٢٦,٥	١٩٩٤
٣,٦	١١٩,٤	١٠٤٥,٢	٨,٣٠	١٥٠,٥	٦٥٥,٨	٧,٥٠	١٢٣,٣	٥١٢,١	٥,٣٠	١٢٢,٦	٦٦٢,٧	١٩٩٥
٦,٤	١٢٧,٠	١١١١,٦	٧,٠٤	١٦١,١	٧٠٢,٢	٤,٧٠	١٢١,٦	٥٣٥,٧	١٣,٨٠	١٢٦,٧	٦٤٠,٤	١٩٩٦
١٠,٠	١٣٩,٨	١٢٢٢,٣	٢,٣٣	١٦٤,٧	٧١٧,٩	٢,٧٩	١٢٤,٩	٥٥٠,١	٤,١٠	١٢٣,٦	٦٦٣,٦	١٩٩٧
١,٥	١٤١,١	١٢٤٢,٥	٠,٨٢	١٦٦,٢	٧٢٨,٨	٥,٢٧	١٣١,٥	٥٧٩,١	١,٩٦	١٢٣,٣	٦٨٠,٠	١٩٩٨
١,٩	١٤٣,٢	١٢٥٢,١	٨,٠٤	١٦٧,٦	٧٢٩,٨	٤,٤٧	١٢٧,٣	٥٥٥,٠	١,٤٠	١٢٨,٤	٦٨٩,٣	١٩٩٩
٠,٣	١٤٤,٢	١٢٥٢,٥	١٩,٣-	١٣٢,٣	٥٨٧,٧	٩,٣٣-	١٢٨,٦	٥٦٦,٧	٠,٤٩	١٢٩,١	٦٩٢,٧	٢٠٠٠
٠,١	١٤٣,١	١٢٥١,٦	٤,٤٣	١٣٥,٩	٥٩٢,٢	٠,٩٠	١٢٩,٦	٥٧٧,٠	١,١٠	١٤٠,٧	٧٠٠,٧	٢٠٠١
١,٥	١٤٤,٢	١٢٧٠,٧	١٣,٣٩	١٥٤,١	٦٧١,٥	٩,٩	١٤٢,٨	٦٧٤,٠	٢,٣٠	١٤٤,٢	٧١٨,٤	٢٠٠٢
١٢,٣	١٣٦,٧	١٤٦,٦	٤٧,٧	٢٢٧,٦	٩٩٢,٠	١٠,١	١٥٧,٢	٦٩٢,٢	٥,٥٠	١٥٢,٧	٧٢٠,٤	٢٠٠٣
٤٩,٥	٢٤٤,٣	٢١٤,٧	٣,٢	٢٢٤,٩	١٠٢٤,٠	٤٩,٤٨	٢٣٥,٥٢	١٠٣٥,٣	٣١,٥٠	٢٠٠,٩	١٠٠,٥	٢٠٠٤

العنصر:- وزارة الزراعة واستصلاح الاراضي - قطاع الشؤون الاقتصادية - الادارة المركزية لابقتصاد الاراضي - الادارة العامة للإحصاء - بيات غير مشورة

جدول رقم (٢) (الاتجاه ازمني العام لأسعار المحاصيل الزراعية بالقيمة التقديمة خلال الفترة ١٩٩١-٢٠٠٤)

المصروف	المفترض	الثابت	ب	أ	نسبة التغير السنوي	ت	%
الاحتياط	٦٥٧,٢	٢٦١,٤	٣٢,٦	٠,٨٢	٠٠٤,٢	٥,٠	
النفقة الشادية	٥٣٢,٩	٣١٢,٧	١٩,٧	٠,٩٢	٠٠٣,٧	٣,٧	
الأذروز	٦٧٠,٦٩	٢٢٤,٦	٣٥,٩	٠,٧٨	٠٠٣,٩	٣,٤	
التمويل البشري	١٢٢٣,٨٨	٤٧٢,٩	٥١,٤	٠,٩١	٠٠٣,٧٨	٤,٢	

العنوان: د. سعيد بن عبد الله العبدالله، رقم (١) (العنوان)

جدول رقم (٣) تقيير معاملات الحماية الاقتصادية لبعض الحاصلات الزراعية خلال الفترة (١٩٩١-٢٠٠٤)

المuster :- حيث من بيانات الجدول رقم (١) يندرأسة

أثر إلغاء دعم مستلزمات الإنتاج على تكاليف إنتاج الحاصلات الزراعية في ظل برامج التحرر الاقتصادي :

اتجتبت الدولة إلى إلغاء الدعم على مستلزمات الإنتاج الزراعي وذلك كضرورة لمواجهة الآثار الناشئة عن تطبيق تلك السياسة لكل من المزارع والدولة، ومن ثم فقد اعتمدت سياسة التحرر الاقتصادي على تحرر الأسعار وإلغاء الدعم تدريجياً على مستلزمات الإنتاج بحيث تمكن أسعار الداعم من تكاليفها الحقيقة، حيث تم إلغاء الدعم تدريجياً على مستلزمات الإنتاج مثل الأسمدة بذواتها وتقاويم ومكافحة الآفات لكافحة الحاصلات الزراعية اعتباراً من عام ١٩٩٤ ، مما ترتب عليه ارتفاع تكاليف الإنتاج (بدون الإيجار)

للحاصلات الزراعية والتي تتضمن بالجدول رقم (٤) تقدّر تزايدت جملة تكاليف إنتاج القمح بالقيمة النقدية من نحو ٥٦٢,٤ جنية / فدان عام ١٩٩١ الى حوالي ١١٥٠ جنية / فدان عام ٢٠٠٤ بزيادة بلغت نحو ٩٦,٥٪ عن مستوياتها في عام ١٩٩١ ، كما زادت جملة تكاليف إنتاج الذرة الشامية من حوالي ٦٢٨,٤ جنية / فدان عام ١٩٩١ الى نحو ١٢٥٨ جنية / فدان عام ٢٠٠٤ وتقدّر الزيادة بنحو ١٠٠,٢٪ مقارنة بعام ١٩٩١ كذلك تطورت تكاليف إنتاج الأرز من نحو ٦٠٣,٣ جنية / فدان عام ١٩٩١ الى حوالي ١٤١٠ جنية / فدان عام ٢٠٠٤ وتقدّر الزيادة بنحو ١٣٣,٧٪ مقارنة بعام ١٩٩١ ، كما تزايدت تكاليف إنتاج القول البلدي من نحو ٤٤٨,٧ جنية / فدان عام ١٩٩١ الى حوالي ١١١٠ جنية / فدان عام ٢٠٠٤ وتقدّر الزيادة بنحو ١٢٧,٨٪ عن مستويتها عام ١٩٩١ ، ولإيضاح الارتفاع المتزايد في تكاليف الإنتاج خلال الفترة (١٩٩١-٢٠٠٤) فإنه يتبيّن من الجدول رقم (٥) أن معدل النمو السنوي لتكلفيف إنتاج محاصيل القمح والذرة الشامية والأرز والقول البلدي يقدر بنحو ٥,٣,٤٪ ، ٥,٣,٤٪ ، ١,٧٪ ، ٢,١٪ على التوالي ، ويمكن ارجاع انخفاض معدلات الزيادة في التكاليف الى تقليل استخدام الأسمدة والمبادات لمجتنبي تلك الحاصلات وفق برامج المكافحة البيولوجية المتكاملة وحتى تكون الصورة أكثر ايجاباً فإنه يتبيّن من حساب معامل الحماية الأساسي لمستلزمات الإنتاج بالجدول رقم (٦) أن قيمةه للحاصلات الزراعية موضوع الدراسة يزيد عن الواحد الصحيح خلال فترة الدراسة مما يعني ارتفاع قيمة مستلزمات الإنتاج الى مستويات مثيلتها العالمية

جدول رقم (٤) تطور اجمالي تكاليف الإنتاج (بدون إيجار) لبعض الحاصلات الزراعية خلال الفترة (٢٠٠٤-١٩٩١)

المحاصيل السنوات	القمح	الذرة الشامية	الأرز	الفول البلدي
١٩٩١	٥٦٢,٤	٦٢٨,٤	٦٠٣,٣	٤٨٧,٣
١٩٩٢	٥٦٩,٠	٦٤٦,١	٧٤٨,٠	٥٥٤,٤
١٩٩٣	٦٦٠,٧	٧٢٧,٥	٨٣٩,٠	٧٠١,٩
١٩٩٤	٦٨٠,٦	٧٧٣,٣	٨٩٨,٨	٥٨٥,٦
١٩٩٥	٧٣٥,١	٨٤٢,٤	٩٨٣,٣	٦٧٢,٣
١٩٩٦	٧٨١,٦	٩٠٤,٤	١٠٢٧,٤	٧١٧,٧
١٩٩٧	٨١٨,٠	٨٧٩,٨	١٠٥٧,٥	٧٤٢,٦
١٩٩٨	٨٤٩,٥	٩٤٤,٤	١٠٨٠,٨	٧٦٧,٣
١٩٩٩	٨٧٧,٧	٩١٠,١	١٠٧١,٥	٧٦٢,٩
٢٠٠٠	٨٧٤,٢	٩٣١,٧	١٠٣٠,٨	٧٥٤,١
٢٠٠١	٨٧٦,٨	٩٧٧,٣	١٠٥٤,١	٧٧٩,١
٢٠٠٢	٩١١,٧٤	٩٨٠,٠	١٠٩٠,٠	٧٨٣,٠
٢٠٠٣	١٠١١,٠	١١٦١	١٢٦٩,٠	٨٩٤,٠
٢٠٠٤	١١٠,٠	١٢٥٨	١٤١٠,٠	١١١٠,٠

المصدر : وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي - قطاع الشئون الاقتصادية - مرجع سابق

جدول رقم (٥) الأتجاه الزمني العام لتكلفيف إنتاج بعض الحاصلات الزراعية بالقيمة النقدية خلال الفترة (٢٠٠٤-١٩٩١)

المحاصيل	المتوسط	الثابت	الثابت	٢	%المعدل النمو السنوي
القمح	٨٠٦,٦٧	٦٥٥,١١	٢٧,٣٣	٠,٩٢	٣,٤
الذرة الشامية	٨٩٧,٥١	٧١١,٠٢	١٧,٤٥	٠,٨٧	١,٩
الأرز	١٠١٢,١١	٨٣٤,٨٤	١٦,٨٦	٠,٧٦	١,٧
الفول البلدي	٧٣٣,٠٠	٥٢١,٤١	١٧,٨٣	٠,٧٨	٢,٤

* مغربية عند مستوى ٢٠٠٤

المصدر :- حسبت من بيانات الجدول رقم (٤) بدراسة

جدول رقم (٦) تقدير معامل الحماية الأساسي لمستلزمات الإنتاج لبعض الحاصلات الزراعية خلال الفترة (٢٠٠٤-١٩٩١)

المحاصيل	القمح	الذرة الشامية	الأرز	الفول البلدي	
الفترة	٢٠٠٤-١٩٩١	١,٠٣	١,٠٦	١,٠١	١,٠٨

المصدر : حسبت من بيانات وزارة الزراعة - قطاع الشئون الاقتصادية - مرجع سابق

أثر سياسة التحرر الاقتصادي على التركيب المحصولي :

يعد التغير في التركيب المحصولي أحد الجوانب الأساسية التي تعنى بها برامج التحرر الاقتصادي وذلك بافترانه إستجابة المنتجون لغيرات أسعار المحاصيل الزراعية ، وما ترتب عليه العامة التخل الحكومي في تحديد التركيب المحصولي إبتداء من عام ١٩٨٦ والتي تعنى حرية اختيار المنتج للمحاصيل التي يريده زراعتها وذلك بغرض تعظيم العوائد الاقتصادية والاجتماعية ، وتقليل الآثار الاقتصادية على الاقتصاد القومي والمزارعين والمستكينين ، ويوضح الجدول رقم (٧) معدلات النمو في المساحات للتركيب المحصولي في الفترة (١٩٩١-٢٠٠٤) والتي تم فيها تطبيق برامج التحرر الاقتصادي الكامل والذي تقلصت فيه سلطة الدولة في وضع تركيب محصول ملزم دائماً وأصبح تركيب تأشيرى تسعى الدولة لتنبيهه بالوسائل التغذوية والتظيمية والفنية ، وتشير النتائج إلى معدلات النمو الموجبة في مجموعة الحبوب التي تبلغ نحو ٣,١ ، والزيوت نحو ٢,٨٣ ، والبقول نحو ٠,٤١ ، والمحاصيل السكرية نحو ١١,٠٢ ، والخضر نحو ٣,٦٣ ، والفاكهية نحو ٤,٤١ ، وهو ما يمكن ارجاعه بصفة أساسية إلى تحرير أسعار المحاصيل الزراعية بالإضافة إلى تخل الدولة لرفع أسعار التوريد الأختياري بعد التخل عن نظام التوريد الاجباري مما رفع الأسعار المحلية لموازنتها بالأسعار العالمية أو الزيادة عنها ، وينطبق ذلك على محاصيل القمح والذرة الشامية والأرز مما يعني تأثر المساحة المزروعة بالغيرات السعرية ، ويتم التعرف عليها من خلال دراسة إستجابة عرض بعض المحاصيل الزراعية .

جدول رقم (٧) معدلات النمو في مساحات المجموعات والمحاصيل الزراعية خلال الفترة (١٩٩١-٢٠٠٤)

الفترة	النحو	المجموعات	المحاصيل	معدل النمو
١٩٩١-٢٠٠٤	٢٠٠٤-١٩٩١	مجموعات المحاصيل الزراعية	مجموعات المحاصيل الزراعية	معدل النمو
٠,٤١	-	مجموعة البقول	مجموعات المحاصيل الزراعية	معدل النمو
٠,٣١	-	الثول اللبناني	مجموعات المحاصيل الزراعية	معدل النمو
٧,١٥-	-	الحنف	مجموعات المحاصيل الزراعية	معدل النمو
٢,٢٣٠	-	الحلبة	مجموعات المحاصيل الزراعية	معدل النمو
٠,٩-	-	النعمان	مجموعات المحاصيل الزراعية	معدل النمو
٢,٨٧	-	الترمس	مجموعات المحاصيل الزراعية	معدل النمو
٠,٣٦-	-	مجموعة الزيوت	مجموعات المحاصيل الزراعية	معدل النمو
٣,٤٢-	-	القمح	مجموعات المحاصيل الزراعية	معدل النمو
٧,٩٣-	-	الشنان	مجموعات المحاصيل الزراعية	معدل النمو
٠,٤٧-	-	السمسم	مجموعات المحاصيل الزراعية	معدل النمو
٠,٣٢	-	صاد الشمن	مجموعات المحاصيل الزراعية	معدل النمو
٢,٠١-	-	مجموع المحاصيل السكرية	مجموع المحاصيل السكرية	معدل النمو
٣,٦٣	-	أصناف الكر	مجموع المحاصيل السكرية	معدل النمو
٤,٤١	-	نجر السكر	مجموع المحاصيل السكرية	معدل النمو

المصدر :- حسبت من بيانات وزارة الزراعة - قطاع الشئون الاقتصادية - مرجع سابق

استجابة عرض القمح :-

يعد محصول القمح من المحاصيل الهامة التي تعكس أثار تطبيق برامج التحرر الاقتصادي على حالة استجابة العرض ، ويوضح الجدول رقم (٨) النتائج التي تم التوصل إليها من استخدام أسلوب "تحليل الإحداث المرحلي" فيما يتلخص بدوال استجابة عرض مساحة القمح للغيرات المفسرة لها ومنها يتبين أن تحرير أسعار القمح أدى إلى وجود علاقة طردية موجبة بين مساحة القمح المزروعة في السنة هـ ، وسعر المحصول بالقيمة الجارية في السنة السابقة (هـ-١) ، وقدر معامل المرونة الخاص بسعر القمح بنحو ٠,٢٤ ، كما يتبع أن الربح الحقيقي لدوره القمح والذرة الشامية من أهم العوامل المؤثرة على المساحة المخصصة لمحصول القمح ، مما سبق يتبع أثر برامج التحرر الاقتصادي المباشر على درجة استجابة محصول القمح للغيرات في كل من سعر المحصول وربحية دورة القمح والذرة الشامية ، كما يتبع أن التزايد في إنتاج القمح هو محصلة في كل من المساحة المزروعة والغلة الفدائية التي ترتبط إلى حد كبير بنتائج إجراءات الإصلاح الاقتصادي في الزراعة لاسيما فيما يتعلق بأسعار المحاصيل الزراعية .

استجابة عرض الذرة الشامية :-

تعكس النتائج المتحصل عليها من الجدول رقم (٨) أن سعر الذرة الشامية في السنة (هـ-١) هو العامل المحدد لغيرات الزراعة بالنسبة لمساحة المزروعة بالذرة الشامية ويعزى ذلك لأنباء الدولة خلال فترة الشهرين نحو تثبيت أسعار الذرة الشامية من خلال برامج الإستيراد حتى بلغت الكمية المستوردة نحو

١,٥ مليون طن سنويًا، في الوقت الذي بدأ فيه الدولة رفع أسعار الأرز وبشكل تزكيجي حتى قاربَ الأسعار المحلية نظيرتها العالمية ، وتشير عماملات المرونة السعرية لدولة استجابة العرض المتحصل عليها إلى أن مرونة العرض السعرية تغير نحو ٥٧٪ ، مما يبيّن أن سرعة تغيرات أسعار الحاصلات الزراعية المفاضلة يعد خالماً هاماً في التأثير على درجة استجابة الزراع لـ تلك التغيرات فيما يخص صوتها للمساحة المزروعة بالذرة الشامية كأهم العوامل المحددة لاستجابة عرض الأرز:-

يعرض الجدول رقم (٨) نتائج التحليل الخاصة بمحصول الأرز التي تشير إلى أهم العوامل المحددة لاستجابة زراع الأرز والتي تتمثل في ربع دوره البرسيم والذرة الشامية وتعبر أكثر العوامل تحديداً للمساحة المزروعة بالأرز وهو ما يعني أن ربحية محصول الذرة الشامية تعد العامل المحدد للمساحات المزروعة بالأرز ، وبلغ معلم المرونة الخاص بربحية الدورة -٥٨٪ ، وقد اسفرت محاولات إدخال الأسعار المطافقة للفتح عن عدم وجود تأثير لها على مساحة الفتح .

جدول رقم (٨) معلمات استجابة العرض لمحاصيل الفتح والذرة الشامية والأرز خلال الفترة (١٩٩١-٢٠٠٤)

المحاصيل	المعادلة	ر
الفتح	$\text{ص} = ١٢,٦ + ٩٥,٩٤ - ١١,٩٥ \times \text{مس}$ (٣-١) (٥,٨١) (٤,٧٧)	٠,٨٧
الذرة الشامية	$\text{ص} = ٢٠٤,٩ + ٢٠٤,٩ - ٧,٥٢ \times \text{مس}$ (٣-٢) (٣,١٨)	٠,٧٨
الأرز	$\text{ص} = ٤١,٤ + ٧٤,٧ + ٧٨٥,١ - ٤٣٢,١ \times \text{مس}$ (٣-٣) (٣,٢٤)	٠,٨٩

المصدر :- حسبت من بيانات وزارة الزراعة - قطاع الشئون الاقتصادية - إدارة الأحصاء - بيانات غير منشورة حيث ان :

ص.ا:- القيمة التقديرية للمساحة المزروعة بالفتح بالآلاف فدان

ص.ب:- القيمة التقديرية للمساحة المزروعة بالذرة الشامية بالآلاف فدان

ص.ج:- القيمة التقديرية للمساحة المزروعة بالأرز بالآلاف فدان

ص.د:- السعر المزروع لمحصول الفتح بالجنيه

ص.ه:- السعر المزروع لمحصول الذرة الشامية بالجنيه

ص.م:- السعر المزروع لمحصول الأرز بالجنيه

ص.ب:- الربع الحقيقي لدوره البرسيم والذرة الشامية بالجنيه معدلاً برقم القبس لأسعر الجملة .

وتوصي الدراسة بالآتي :

(١) ضرورة الإتجاه إلى ربط أسعار المنتج ومستلزمات الإنتاج بمثابتها العالمية لأن القيم العالمية تمثل تكلفة الفرصة البديلة لل الاقتصاد القومي سواء للإنتاج أو مستلزماته وذلك في ظل شروط المنافسة الكامنة في السوق .

(٢) استقرار الدولة في ضمان حدود دنياً لأسعار المحاصيل الزراعية الأساسية مع الأعلان عنها قبل مواعيد الزراعة بوقت كافي حتى يسترشد بها الزراع عند اتخاذ قراراتهم الإنتاجية .

(٣) يجب أن تعمل السياسة السعرية الزراعية وهي الشرط الضروري لتحقيق وزيادة الإنتاج مع خيرها من السياسات الزراعية المكملة كسياسات البحث والإرشاد الزراعي والاستثمار والتمويل والتسويق الزراعي لتحقيق هذا الهدف .

المراجع

- ١ د. حسن على خضر : اهداف استراتيجية التنمية الزراعية في التسعينات في إطار المتغيرات البيكالية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية - مؤتمر الاستراتيجية في التسعينات : (أهداف - محددات - آليات) - وزارة الزراعة- قطاع الشؤون الاقتصادية - ١٩٩٤ -
- ٢ د. سعد نصار وأخرون : أثر سياسة التحرر الاقتصادي على المتغيرات السعرية لمستلزمات الإنتاج والمنتج النهائي - ندوة تنمية وتنظيم التجارة الداخلية - وزارة التموين والتجارة الداخلية . ١٩٩٥ .
- ٣ د. محمود عيسى منصور وأخرون - العلاقة الإيجارية الزراعية بين الملك والمستأجرين - معهد بحوث الاقتصاد الزراعي - أكتوبر ١٩٩١ .
- ٤ د. محمد أبو مندور وأخرون - دراسة في أثار تحرر الزراعة المصرية مركز الدراسات الاقتصادية الزراعية - كلية الزراعة - جامعة القاهرة - ١٩٩٥ .
- 5- Johnston, J. Econometric Methods Mc Grow-hill. Book Company , New Yourk, 1972

AN ECONOMIC STUDY FOR THE IMPACT OF THE ECONOMIC LIBERALIZATION POLICY UPON THE PRICE POLICY FOR SOME AGRICULTURAL CROPS IN EGYPT

Ahmed, N. A.

Agricultural Economic Institute Agric. Res.Center

ABSTRACT

The main objective of this research is to measure The impact of the market liberalization policy on price policy some Agriculture crop in Egypt . The research depends on secondary data in estimating major economic indicators to achieve goals . The results showed an increase in the farm prices daring the period of liberalization to about 200.9% for wheat, 235.03 %for maize, 234.9 %for rice , and 240.3% for beans the nominal protection coefficient valued about 1.07 for wheat , 1.04 for maize and 0.98 for rice which means that the national prices surpass the world ones .

Also the study estimated the supply response for wheat maize and rice.